

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

تحديثات معايير المحاسبة الدولية

صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

سبتمبر ٢٠٠٩

نشرة تحديثات مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدات للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير مشروع قداماً يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغيير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة المالية في لندن من ١٤-١٨ سبتمبر ٢٠٠٩ وناقش ما يلي:

- الأزمة المالية
 - إلغاء الاعتراف
 - الأدوات المالية: استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩
 - تصنيف إصدارات الحقوق
- إطار المفاهيم
- الأدوات المالية ذات خصائص حقوق الملكية
- عرض البيانات المالية
- عقود التأمين
- عقود الإيجار
- الالتزامات: التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٧
- منافع ما بعد التوظيف
- افصاحات الأطراف ذات العلاقة
- الاعتراف بالإيراد

المعلومات الأخرى

- اجتماعات المجلس المستقبلية
- إصدارات سابقة لمستجدات مجلس معايير المحاسبة الدولية
- المواعيد النهائية للملاحظات المقبلة

الأزمة المالية

إلغاء الاعتراف

في مارس ٢٠٠٩، نشر المجلس مسودة عرض (مسودة عرض إلغاء الاعتراف) لاستبدال متطلبات إلغاء الاعتراف الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ولتحسين متطلبات

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

الإفصاح الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات" المتعلقة بتحويل الأصول والالتزامات المالية وانتهى الموعد النهائي للملاحظات على مسودة عرض إلغاء الاعتراف في ٣١ يوليو ٢٠٠٩. واستلم المجلس ١٨٨ خطاب تعليق من مجموعة كبيرة من المجاوبين (وفقا للنوع والمنطقة والصناعة). وعقد المجلس اجتماعات الطاولة المستديرة لمناقشة المقترحات في مسودة عرض إلغاء الاعتراف في يونيو ٢٠٠٩ في تورينوتو وطوكيو ولندن. بالإضافة إلى اجتماعات الطاولة المستديرة، أجرى موظفو مجلس معايير المحاسبة الدولية برنامج تواصل مكثف مع المستخدمين والجهات المعدة والمدققين والنقابات التجارية والجهات التنظيمية وغيرهم.

وناقش المجلس في هذا الاجتماع التغذية الراجعة المستلمة من المجاوبين على مسودة عرض إلغاء الاعتراف إلى جانب برنامج التواصل المكثف الذي قام به الموظفون.

ولم يتخذ المجلس أية قرارات غير أنه سيناقش سبل التجديد المحتملة في اجتماع المجلس في أكتوبر ٢٠٠٩.

الأدوات المالية: استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩

تطرق المجلس إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" في ثلاثة مراحل رئيسية:

- المرحلة ١: التصنيف والقياس؛ و
- المرحلة ٢: انخفاض القيمة (المنهجية)؛ و
- المرحلة ٣: محاسبة التحوط.

يرجى زيارة صفحة المشروع على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية

المرحلة ١: التصنيف والقياس

في يوليو ٢٠٠٩، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عرض الأدوات المالية: التصنيف والقياس. ودرس المجلس في هذا الاجتماع نبذة عامة من التعليقات المستلمة حول مسودة العرض في اجتماعات الطاولة المستديرة العامة التي عقدت في طوكيو ولندن ونوروك (الولايات المتحدة الأمريكية) وفي الاجتماع الأخير للمجموعة عمل الأدوات المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. ودرس المجلس أيضا التغذية الراجعة المستلمة من برنامج التواصل المكثف الذي قام به الموظفون خلال الشهور القليلة الماضية ولم يتخذ المجلس أية قرارات.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

المرحلة ٢: انخفاض القيمة (المنهجية)

في يونيو ٢٠٠٩، نشر المجلس على موقعه الإلكتروني طلب معلومات حول جدوى منهج التدفقات النقدية المتوقعة. ودرس المجلس في هذا الاجتماع التغذية الراجعة المستلمة حول طلب المعلومات بهدف صياغة مسودة عرض لنشرها في أكتوبر. وقرر المجلس مؤقتاً:

- إنشاء هيئة خبراء استشارية لتوفير معطيات للمجلس حول الجوانب التشغيلية لتطبيق منهج التدفقات النقدية المتوقعة؛ و
- استخدام تصميم صياغة يحدد هدفاً واضحاً ويبرز المبادئ المعززة بإرشادات تطبيق موجزة؛ و
- ضم الأدوات المسعرة في سوق نشطة والأصول الهامة المختلفة في نطاق مسودة عرض الذمم التجارية الدائنة؛ و
- حظر الاعتراف بالخسارة عند الاعتراف الأولي بالقرض (أو أصل مالي مشابه) الذي يحمل فائدة كافية لتغطية خسائر الائتمان المتوقع عند الاعتراف الأولي؛ و
- البحث في معطيات لجنة الخبراء الاستشارية حول السبل الممكنة لتبسيط تطبيق طريقة الفائدة الفاعلة.

المرحلة ٣: محاسبة التحوط

قرر المجلس مؤقتاً:

- تبسيط متطلبات محاسبة التحوط الحالية من خلال استبدال محاسبة تحوط القيمة العادلة بطريقة مشابهة لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية؛ و
- تبسيط نموذج محاسبة تحوط التدفقات النقدية أكثر لتقليل التعقيد؛ و
- معالجة محاسبة التحوط العامة أولاً قبل دراسة الدلالات حول محاسبة تحوط المحفظة؛ و
- دراسة أي دلالات حول محاسبة التحوط لصافي الاستثمارات في عملية أجنبية بشكل منفصل لأن هناك تفاعلات أيضاً مع معيار المحاسبة الدولي ٢١ "تأثيرات التغييرات في أسعار الصرف الأجنبي".

وسيتابع المجلس مناقشة المشروع في اجتماع إضافي في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

مخاطر الائتمان في قياس الالتزام

درس المجلس ملخص مبدئي للردود على ورقة نقاش مخاطر الائتمان في قياس الالتزام. ولم يتخذ المجلس أية قرارات في هذا الاجتماع وسيدرس ملخص الردود الكامل في وقته من أجل التحليل ليتم دراسته كجزء من الأدوات المالية: استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

تصنيف إصدارات الحقوق

ناقش المجلس الردود على التعديل المقترح على معيار المحاسبة الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" المشمول في مسودة عرض تصنيف إصدارات الحقوق. وتطرفت مسودة العرض إلى تصنيف الأدوات التي تعطي المالك

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

الحق في شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بمنشأة ما بسعر ثابت عندما يكون السعر محددًا بعملة أخرى غير عملة المنشأة الوظيفية.

قرر المجلس مؤقتًا أن يكون نطاق التعديل مقتصرًا فقط على شمل الأدوات التي تعرض حصة تناسبية لكافة مالكي فئة ما من أدوات حقوق الملكية غير المشتقة الخاصة بالمنشأة. وينطبق التعديل على الحقوق التي ينتج عن ممارستها استلام المنشأة مبلغًا ثابتًا من النقد مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة بغض النظر عن العملة التي تم تحديد سعر الممارسة وفقًا لها.

وقرر المجلس مؤقتًا أنه ينبغي تطبيق التعديلات بأثر رجعي ويكون تاريخ النفاذ ١ فبراير ٢٠١٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. ويخطط المجلس لنشر التعديلات في أكتوبر ٢٠٠٩.

إطار المفاهيم

إطار المفاهيم: الأهداف والخصائص النوعية

ناقش المجلس التعليقات والأسئلة المطروحة أثناء مراجعته للمسودة الأولية لمسودة العرض في فصل المنشأة المعدة للتقارير من إطار المفاهيم. وخلال سير النقاش، قدم المجلس بعض الاقتراحات بالنسبة لكيفية التعبير بشكل أوضح عن بعض القرارات المؤقتة المتخذة في اجتماعات سابقة غير أنه لم يغير أي من قراراته المؤقتة.

الأدوات المالية ذات خصائص حقوق الملكية

راجع المجلس وناقش قراراته حتى تاريخه. وقرر المجلس تعديل طريقة تصنيفه المقترحة للسماح لبعض الأدوات التي يتم تسويتها بحصص المالك بأن تصنف كحقوق ملكية.

عرض الأدوات المالية

تقترح ورقة نقاش وجهات النظر الأولية حول عرض البيانات المالية أنه ينبغي على المنشأة عرض المعلومات بشأن الطريقة التي توجد بها القيمة (نشاطاتها التجارية) بشكل منفصل عن المعلومات حول الطريقة التي تمول بها تلك النشاطات التجارية (نشاطاتها التمويلية). وتقترح ورقة النقاش أن تقوم المنشأة:

- بفصل المعلومات حول نشاطاتها التجارية من خلال عرض المعلومات حول نشاطاتها التشغيلية بشكل منفصل عن المعلومات حول نشاطاتها التمويلية.
- بفصل المعلومات حول نشاطاتها التمويلية بحيث يتم عرض موارد التمويل من غير المالكين (والتكاليف ذات العلاقة) بشكل منفصل عن مصادر تمويل المالكين (والتكاليف ذات العلاقة).
- بعرض المعلومات حول عملياتها المتوقعة بشكل منفصل عن أعمالها المستمرة ونشاطاتها التمويلية.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

قرر المجلس مؤقتاً:

- الإبقاء على مطلب التمييز بين النشاطات التجارية (النشاطات التي توجد قيمة) ونشاطات التمويل (تمويل) إيجاد تلك القيمة) في كل من البيانات المالية.
- تعريف قسم التمويل على أنه التزامات مالية مستخدمة كجزء من نشاطات جمع راس مال المنشأة التي لها جدول متفق عليه للتسديد بعنصر فائدة (وهذا العنصر ليس صريحاً ولا ضمناً). ويمكن تصنيف البنود المرتبطة مباشرة بتلك الالتزامات المالية مثل الرسوم في قسم التمويل. ويتم عرض المشتقة المحتفظ بها كجزء من موارد تمويل المنشأة من غير حقوق الملكية، بغض النظر عما إذا كانت أصلاً أو التزاماً في تاريخ إعداد التقارير، في هذا القسم.
- الإبقاء على طريقة تصنيف ضمن قسم الأعمال تستند إلى كيفية تنظيم المنشأة المعدة للتقارير لنشاطاتها وكيفية استخدامها لأصولها والتزاماتها. ونتيجة لذلك، فإن التجميع الإضافي للمعلومات ضمن قسم الأعمال في المنشأة (أي في فئات) سيعكس حقائق وظروف المنشأة ويترك لتقدير الإدارة. وسيتم صياغة إرشادات تطبيق لمساعدة الإدارة في تحديد التجميع المفيد للمعلومات ضمن قسم الأعمال في المنشأة. ويمكن أن يعيد المجلس النظر في قرار عدم اقتضاء فئات محددة في قسم الأعمال عندما يراجع إرشادات التطبيق.
- الإبقاء على مطلب عرض المعلومات حول العمليات المتوقفة في قسم منفصل في كل من بياناتها المالية الأولية (باستثناء بيان التغييرات في حقوق الملكية). لكن قرر المجلس أن لا يحدد كيفية تقسيم المعلومات حول العمليات المتوقفة ولا ما إذا كان ينبغي أن يظهر هذا التقسيم على واجهة البيانات المالية أو الإفصاح عنه في الملاحظات.

ودرس المجلس ما إذا كان ينبغي أن تعرض المنشأة المعلومات حول صافي الدين في بياناتها المالية. ولم تتطرق ورقة النقاش إلى عرض معلومات صافي الدين. وأشار المجابون على ورقة النقاش إلى أن المعلومات التي قد تفيد في تقييم سيولة المنشأة ويسارها المالي ومرونتها المالية غير موجودة في نموذج العرض المقترح في ورقة النقاش. علاوة على ذلك، يشعر بعض المجابون بالقلق من أن البيانات المالية لا تتضمن بالضرورة كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لمعادلة صافي الدين أو لتحليل عناصر صافي الدين.

وقرر المجلس مؤقتاً:

- أن يقتضي عرض المعلومات حول صافي الدين في البيانات المالية؛ و
- أن يعرف صافي الدين على أنه الالتزامات المالية التي تصنفها المنشأة في قسم التمويل إلى جانب الموارد المتوفرة لخدمة تلك الالتزامات.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

ودرس المجلس أيضا السبل المختلفة لعرض معلومات صافي الدين في البيانات المالية. وسيتم إعادة النظر في عرض معلومات صافي الدين في اجتماع أكتوبر المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية كجزء من النقاش حول بيان التدفقات النقدية.

الاختبارات الميدانية ودراسة مبادرة بحث معايير المحاسبة المالية

كجزء من الجلسة التعليمية، ناقش المجلس نتائج مشاريع البحث المصممة لاختبار المقترحات الواردة في ورقة نقاش أكتوبر ٢٠٠٨ وجهات النظر الأولية حول عرض البيانات المالية.

- **تجربة مبادرة بحث معايير المحاسبة المالية:** أجرت مبادرة بحث معايير المحاسبة المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية تجربة مصممة لفحص كيفية تأثير التغييرات المقترحة في ورقة النقاش على تقديرات المستخدم وقراراته. وتم ذكر الدراسة التجريبية لمبادرة بحث معايير المحاسبة المالية ونتائجها في الورقة ١٩ من جدول الأعمال.

- **الجزء التحليل من الاختبار الميداني:** أكمل الموظفون الاختبار الميداني على المقترحات الواردة في ورقة النقاش. وتلخص الورقة ١٨ من جدول الأعمال نتائج الجزء التحليلي من الاختبار الميداني. ولك يتم اتخاذ أي قرارات كنتيجة لهذا الاجتماع.

عقود التأمين

ناقش المجلس منهجي القياس المرشحين المتبقين لعقود التأمين:

- الطريقة الذي تم صياغتها في مشروع تعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة"، المعدلة من خلال ضم الهامش المتبقي الذي يستثنى أرباح اليوم الأول.
- قيمة الانجاز الحالي التي تشمل الهامش المركب.

وقرر المجلس مؤقتا:

- اختيار الطريقة الذي تم صياغتها في مشروع تعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٧ المعدلة لتستثنى أرباح اليوم الأول. لكن أقلية بسيطة من أعضاء المجلس دعمت الطريقة المستندة إلى قيمة الانجاز الحالي. لذلك، ستشرح مسودة العرض كلا الطريقتين.
- أن الدافع الذي تم اختياره لدفع الهامش المتبقي يجب أن يؤدي إلى الاعتراف بذلك الهامش في الدخل بطريقة منتظمة تصور بأفضل ما يمكن أداء الجهة المصدرة بموجب العقد.
- أنه ينبغي دفع الهامش المتبقي خلال الفترة التي تكون فيها الجهة المصدرة مستعدة لقبول المطالبات النافذة (فترة التغطية). وسيدرس الموظفون أيضا الدوافع الواجب استخدامها لدفع الهامش.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- انه ينبغي على الجهة المصدرة تعديل الهامش المتبقي في فترات إعداد التقارير اللاحقة من أجل التغييرات في التقديرات.

وناقش المجلس أيضا معدلات الخصم لالتزامات التأمين. وقرر المجلس مؤقتًا:

- انه ينبغي تعديل معدل الخصم لالتزام التأمين بشكل مفهومي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للقيمة الزمنية للمال بطريقة تحدد خصائص ذلك الالتزام بدلا من استخدام معدل الخصم المستند إلى العوائد المتوقعة على الأصول الفعلية التي تدعم تلك الالتزامات.
- أن لا يقدم المعيار إرشادات تفصيلية حول كيفية تحديد معدل الخصم.

قرر المجلس أيضا مؤقتًا أيضا عدم التطرق إلى محاسبة صانعي السياسة في مسودة العرض، غير انه وضع أن مسودة العرض ينبغي أن تعالج الكيفية التي ينبغي أن يحاسب فيها الطرفان - المؤمن والمؤمن عليه- عقود إعادة التأمين. وسيستمر المجلس في مناقشة هذا المشروع في أكتوبر.

عقود الإيجار

ناقش المجلس في هذا الاجتماع ما يلي:

- ملخص الردود على ورقة نقاش وجهات النظر الأولية في عقود الإيجار.
 - خطط مشروع عقود الإيجار خلال الشهور القليلة القادمة.
- سيستمر المجلس في مناقشاته حول مواضيع محاسبة المؤجر والمستأجر في اجتماعات مستقبلية.

الالتزامات: التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٧

ناقش المجلس:

- التعديلات المقترحة على إرشادات القياس في معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة"؛ و
- التعديلات المقترحة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ "اندماج الأعمال" وتفسيرات لجنة التفسيرات ٥ "الحقوق في الحصص الناجمة عن صناديق الإزالة والاستعادة والإصلاح البيئي"؛ و
- ما إذا كان المعيار الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٧ ينبغي أن يكون معيار المحاسبة الدولي ٣٧ المنقح أو أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

إرشادات القياس

ناقش المجلس الإرشادات المقترحة حول قياس الالتزامات، مثل التزامات سحب الأصل من الخدمة، التي تليها المنشأة من خلال تنفيذ الخدمة في تاريخ مستقبلي.

قرر المجلس مؤقتاً أن التدفق الصادر المستقبلي المستخدم لتقدير الالتزام يجب أن يكون المبلغ الذي تدفعه المنشأة منطقياً في تاريخ مستقبلي لتنفيذ الخدمة نيابة عنه:

- في حال وجود سوق لهذه الخدمات، يكون المبلغ هو السعر الذي يقيده المقاول؛ و
 - في حال عدم وجود سوق، فيجب أن تقدر المنشأة المبلغ.
- ووجه المجلس الموظفين إلى صياغة إرشادات تشرح كيف يمكن للمنشأة، في غياب السوق، استخدام منهج "طوب البناء" لتقدير المبلغ الذي ستدفعه منطقياً إلى المقابل لتنفيذ الخدمة.

التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣

ناقش المجلس التعديلات على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ للالتزامات المحتملة. بالنسبة للاعتراف، قرر المجلس مؤقتاً:

- الاحتفاظ بمتطلبات الاعتراف الموجودة للالتزامات المحتملة من خلال استبدال الفقرات ٢٢ و ٢٣ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ بمتطلب يقتضي من المنشآت الاعتراف بالالتزام ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٧ إذا كان من الممكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق؛ و
- توضيح أن المنشأة، باستثناء الحالات النادرة جداً، ستكون قادرة على تحديد قياس موثوق للقيمة العادلة لهذه الالتزامات.

بالنسبة للقياس اللاحق، قرر المجلس مؤقتاً حذف المتطلبات الخاصة الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ للالتزامات المحتملة. ودون تلك المتطلبات الخاصة، يتم قياس كافة الالتزامات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٧ والتي يتم تحملها في اندماج الأعمال بعد الاستملاك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٧.

بالنسبة للإفصاحات، قرر المجلس مؤقتاً:

- الاحتفاظ بجوهر متطلبات الإفصاح للالتزامات المحتملة المتكبدة في اندماج الأعمال في الفترة (أي، تلك الواردة في الفقرة استنتاج ٦٤(١) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣)؛ و
- القيام بذلك بالاستمرار بالإشارة إلى متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٧؛ و
- تطبيق المتطلبات على كافة الالتزامات و"التعهدات المحتملة" ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٧ المنقح.
- حذف المتطلب الحالي الوارد في الفقرة استنتاج ٦٧(ج) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ للمنشآت بأن تفصح عن معلومات إضافية حول الالتزامات المحتملة المعترف بها. ولا يكون هناك حاجة لهذا المتطلب عند تعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٧.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

التعديلات اللاحقة على تفسير لجنة التفسيرات ٥

تضم الفقرة ٩ من تفسير لجنة التفسيرات ٥ متطلباً للمساهمين بقياس حقوق التعويض من صناديق الإزالة بالقيمة الأقل من:

- مبلغ التزام الإلغاء المعترف به؛ و
- حصة المساهم في القيمة العادلة لصافي أصول الصندوق المنسوبة إلى المساهمين.

وقرر المجلس مؤقتاً حذف المتطلب. وبدلاً من ذلك، إذا لم يكن للمساهم سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير هام على صندوق الإزالة، فعليه الاعتراف بحق استلام التعويض للالتزامات المعترف بها وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٧.

قرر المجلس أيضاً وبشكل مؤقت تعديلاً لمتطلبات الالتزامات بعمل مساهمات إضافية على صندوق الإزالة من خلال:

- السماح باحتمالية أن تكون بعض تلك التعهدات التزامات مالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٢ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٧ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩؛ و
- حذف معيار "الاعتراف بالاحتمالية"، أي المعيار الذي يقتضي من المنشأة الاعتراف بالالتزام فقط إذا كان من المحتمل أن تقوم المنشأة بعمل مساهمات إضافية.

صيغة المعيار الجديد

قرر المجلس مؤقتاً استبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٧ بأحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلاً من معيار المحاسبة الدولي ٣٧ المعدل.

الخطوات التالية

سيدرس المجلس لاحقاً ما إذا كان ينبغي، وبأي شكل من الأشكال، إعادة عرض المقترحات المنقحة للتعليق.

منافع ما بعد التوظيف

ناقش المجلس نشر جدول زمني لمسودة عرض التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩ المتعلقة بالاعتراف والعرض والافصاحات ومواضيع أخرى (مسودة العرض).

وقرر المجلس مؤقتاً:

- أنه ينبغي على الموظفين بعد اجتماع أكتوبر المشترك دراسة ما إذا كان لاستنتاجات المجلس حول عرض الدخل الشامل الآخر أي دلالات لعرض عنصر إعادة القياس لالتزام منافع ما بعد التوظيف.
- أن أي نقاشات بشأن هذه الدلالات ستكون في اجتماع نوفمبر.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

افصاحات الأطراف ذات العلاقة

ناقش المجلس المتطلبات الانتقالية لتعديلاته المقترحة على معيار المحاسبة الدولي ٢٤ "افصاحات الأطراف ذات العلاقة" وقرر مرقنا ما يلي:

- تطبيق التعديلات على تعريف الطرف ذو العلاقة بأثر رجعي ويكون تاريخ النفاذ ١ يناير ٢٠١١ مع السماح بالتطبيق المبكر؛ و
- تطبيق الإعفاء الجزئي المقترح للمنشآت التي تسيطر عليها الحكومة بأثر رجعي ويكون تاريخ النفاذ ١ يناير ٢٠١١ مع السماح بالتطبيق المبكر؛ و
- السماح لأي منشأة بتطبيق الإعفاء الجزئي المقترح للمنشآت التي تسيطر عليها الحكومة قبل تاريخ النفاذ حتى لو اختارت عدم تطبيق التعريف الجديد للطرف ذو العلاقة حتى تاريخ لاحق.

تخطط المنشأة لنشر المعيار المنقح في نوفمبر ٢٠٠٩.

الاعتراف بالإيراد

ناقش المجلس:

- تعريف السيطرة لتحديد موعد تحويل السلع والخدمات إلى العميل؛ و
- خيارات شراء السلع والخدمات الإضافية.

السيطرة

اقترح المجلس في ورقة نقاش وجهات النظر الأولية حول الاعتراف بالإيراد في العقود مع العملاء أن تعترف المنشأة بالإيراد عندما تلبي التزامات الأداء الخاصة بها للعميل من خلال تحويل السلع والخدمات إلى العميل. وتنقل المنشأة السلع أو الخدمات عندما يحصل العميل على السيطرة عليها.

وفي هذا الاجتماع، فإن المجلس:

- درس تعريف المعمول به التالي للسيطرة "السيطرة على السلع والبضائع هي التزام المنشأة الحالي بتوجيه استخدام واستلام المنافع من تلك السلع أو الخدمات".
- قرر مؤقتاً أنه ينبغي على المنشأة تقييم نقل السيطرة من منظور العميل.
- درس المؤشرات التالية بأن العميل حصل على السيطرة على الأصل الموعود والأمثلة التي تطبق على تلك المؤشرات:

أ- لدى العميل التزام غير مشروط بالدفع مقابل الأصل (وتكون الدفعة غير مستردة).

ب- لدى العميل سند ملكية قانوني بالأصل.

ج- يستطيع العميل بيع الأصل إلى طرف آخر (أو مبادلتة معه).

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- د- لدى العميل حيازة مادية للأصل.
- ه- لدى العميل قدرة عملية على الحصول على حيازة الأصل.
- و- يحدد العميل تصميم أو وظيفة الأصل.
- ز- لدى العميل مشاركة إدارية مستمرة في الأصل.
- ح- يستطيع العميل أن يضمن أو يسوي الدين بالأصل.

وسيستمر الموظفون في تنقيح تعريف السيطرة والمؤشرات من أجل المناقشات في الاجتماعات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، أحد المخاوف التي عبرها عنها المجلس كان حول كيفية تطبيق تعريف السيطرة على الأصل قيد الإنشاء.

خيارات شراء السلع والخدمات الإضافية

درس المجلس كيفية تحديد المنشأة لما إذا كانت خيارات شراء السلع والخدمات الإضافية جزء من العقد الحالي مع العميل و، إن كان كذلك، كيفية محاسبة المنشأة لهذه الخيارات.

قرر المجلس مؤقتاً ما يلي:

- ينبغي أن تحاسب المنشأة خيار شراء السلع والخدمات الإضافية الممنوح في العقد مع العميل على أنه التزام أداء في ذلك العقد إذا وفر الخيار حقاً جوهرياً للعميل بحيث لا يستلمه العميل دون إبرام ذلك العقد. ومن الأمثلة على ذلك الخصم الجوهري على السلع والخدمات الإضافية التي لا يستلمها العميل خلافاً لذلك. وينبغي أن تحاسب المنشأة التزام الأداء ذلك أن تخصص له جزء من سعر المعاملة المتعلق بسعر البيع المستقل للخيار.

- في بعض الحالات، يمكن أن تقدر المنشأة سعر البيع المستقل للخيار من خلال الرجوع إلى:

- الخصم الذي يحصل عليه العميل عند ممارسة الخيار والمعدل لـ؛
- الخصم الذي يمكن أن يحصل عليه العميل دون ممارسة الخيار ؛ و
- احتمالية ممارسة الخيار.

واقترح الموظفون أن تقوم المنشأة بتطبيق هذه الطريقة عندما لا يكون سعر البيع المستقل للخيار غير ملاحظ بصورة مباشرة. لكن، وجه المجلس الموظفين لدراسة هذا الموضوع بتمعن مع الإشارة إلى أن هناك العديد من الظروف التي لا ينبغي فيها تجاهل عنصر القيمة الزمنية للخيار.

- إذا كان للعميل خيار لشراء السلع والخدمات وكانت تلك السلع والخدمات:

- أ- مشابهة في طبيعتها للسلع والخدمات الأخرى في العقد؛ و

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

ب- مقدمة وفقا لبنود وشروط العقد (بما فيها التسعير)، فيجب أن يعكس تخصيص سعر المعاملة السلع والخدمات الاختيارية (واعتبارات العميل المعني) على أساس متوقع (أي مقدر على الاحتمالية).

تشمل القائمة أدناه كافة المواعيد النهائية القادمة حتى اجتماع المجلس في أكتوبر ٢٠٠٩. ولقائمة كاملة بالمواعيد النهائية للملاحظات، يرجى زيارة قسم مفتوح التعليق على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ - مسودة عرض قياس القيمة العادلة

٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ مسودة عرض معدل الخصم لمنافع التوظيف (التعديلات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي

(١٩

٥ أكتوبر ٢٠٠٩ - مسودة تفسير تفسير لجنة التفسيرات مسودة ٢٥ إطفاء الالتزامات المالية مع أدوات حقوق

الملكية